الفصل الرابع

حتى لا نعيد إنتاج عقول مغلقة

1. التعليم وتغيير نظرية الأمن القومي.
2. من العقل المغلق إلى العقل الفعال.
3. البديل للتعليم المولد للإرهاب.
4. التعليم الذكي.
5. من الثورة السياسية إلى الثورة العلمية (1).
6. من الثورة السياسية إلى الثورة العلمية (2).

الفصل الرابع

حتى لا نعيد إنتاج عقول مغلقة

1- التعليم وتغيير نظرية الأمن القومي

إن أحد أهم أسباب الحروب والصراعات السياسية المرضية الخارجة عن قواعد التفكير الطبيعي، يكمن في انغلاق العقل واختلال بنيته، وعدم انضباط منهج التفكير، والعجز عن تحويل الفكر العلمي إلى فعل وبناء وتنمية. ويرجع هذا في أحد جوانبه إلى التعليم القائم على الحفظ والتلقين، وليس ضبط وتنمية منهج التفكير. وفي ظني، إن تخلف مناهج التعليم أحد أهم أسباب مشكلة الإرهاب بجوار الأسباب: السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

فمناهج التعليم القائمة على التلقين لا تصنع عقولًا إيجابية منفتحة وفعالة، بل تصنع عقولًا مغلقة غير منتجة وغير قادرة على رؤية نفسها ورؤية العالم بطريقة منضبطة، ولا تملك مهارات البحث والفهم والتحليل والاستنتاج والنقد الموضوعي والابتكار؛ وغير قادرة على تحويل الفكر العلمي إلى خريطة عمل، وعاجزة عن ترجمة خريطة العمل إلى واقع جديد متعين.

والحلول متعددة بتعدد الأسباب، وهي نوعان: حلول عاجلة للقضاء على الأعراض الخطرة التي تهدد استقرار الوطن، وحلول إستراتيجية بعيدة الأمد،

وما يهمني في هذا السياق هو الحل الإستراتيجي على الأمد البعيد، وهذا لن يحدث من دون تغير مفهوم الأمن القومي. ولا شك عندي في أن أي تخطيط إستراتيجي لمستقبل الأمن القومي المصري، يجب أن يضع التعليم على قائمة الأولويات، وأن يأخذ في الاعتبار البعد السكاني، والاجتماعي، والتنموي، على مستوى الوطن وعلى مستوى كل محافظة.

إن الأمن القومي أمر يتجاوز بكثير طاقة ووظيفة وحدود نظرية الأمن التقليدية؛ لأن مفهوم الأمن القومي لم يعد مقصورًا على حماية الأرض من التهديدات الخارجية، فمع تطور مفهوم قدرة الدولة اتسع مفهوم الأمن القومي ليشمل القدرة الشاملة للدولة والمؤثرة في حماية معتقداتها وقيمها وأراضيها ومصالحها السياسية والاقتصادية والاجتماعية من التهديدات الخارجية والداخلية. بل يمكن القول إن الأمن القومي تجاوز مفهوم الحماية بمعناها الواسع، إلى مفهوم التنمية الشاملة .. يقول روبرت ماكنمارا Robert McNamara وزير دفاع الولايات المتحدة الأمريكية ورئيس البنك الدولي الأسبق - في كتابه (جوهر الأمن): «الأمن عبارة عن التنمية، ومن دون التنمية لا يمكن أن يوجد أمن. وإن الدول التي لا تنمو في الواقع، لا يمكن - ببساطة - أن تظل آمنة».

وهذا التعريف الذي يركز على تطور مفهوم الأمن القومي وشموله لمختلف الأبعاد التنموية، يجرنا مباشرة إلى التعليم والبحث العلمي باعتبارهما قاطرتين لتحقيق الأمن القومي بمفهومه التنموي الشامل، وباعتباره تنمية علمية وعسكرية واقتصادية واجتماعية، تنمية للموارد والقوى المختلفة، تنمية للدولة والمجتمع والثقافة، تنمية للعلاقات الخارجية والسياسة الداخلية. وهنا يبرز الدور الريادي والمسؤولية القومية للمدارس والجامعات.

والعلاقة بين التعليم والأمن بهذا المعنى أكدها جون ديوي؛ فالتعليم عنده هو مجموعة العمليات التي يستطيع بها المجتمع أو زمرة اجتماعية - كبرت أو صغرت - أن تنقل سلطانها أو أهدافها المكتسبة، بغية تأمين وجودها الخاص ونموها المستمر؛ ولذا فإن التعليم هو الحياة عند ديوي.

لا شك في أن تقدم مصر الحديث ومستقبل أمنها القومي مرهون بقدرتها على تجديد نفسها على أساس من التخطيط العلمي الرصين؛ من أجل تحقيق مشروع مجتمعنا في ترسيخ قيم التراث والحداثة وتوسيع مجالات حقوق الإنسان، وعبور الهوة المعرفية العلمية بيننا وبين العالم المتقدم، وتنشئة شخصية وطنية قوية مستقلة خطوةً أساسيةً وجوهريةً في طريق بناء الدولة المصرية القوية؛ حيث بدأ المصريون يفكرون لأنفسهم لأول مرة في التاريخ الحديث بعقل جديد، وروح مستقلة؛ رغبة في مستقبل أفضل.

ومن هنا، فلا بد أن تكون النّظرة المستقبليّة هي الحاكمة لمسيرة التعليم، لا سيما أن من نعلمهم، يتخرجون في المستقبل وليس الآن. وهذا الإنسان المستقبلي يحتاج إلى نوعية جديدة من التعليم تقدم له أسلوب حياة وطريقة عمل .. نوعية جديدة تعتمد على التعلم بدل التعليم، والبحث بدل النقل، والحوار بدل الاستماع، والقدرة على الاختلاف بدل التسليم المطلق بالأفكار الجامدة التي تصنع الإرهاب.

ومع إعادة بناء الدولة المصرية، نجد التحديات تختلف، والمتطلبات تتفاوت. فالتحدي القومي أصبح هو بناء إنسان مصري جديد وتحقيق التنمية وتأسيس دولة الديمقراطية. ولذا فالمرحلة الراهنة تطرح تحديات عديدة: كيف يمكن تركيز الاهتمام في التعليم على طرق التفكير وكشف

الحقائق وتأسيس روح الابتكار، وليس التلقين والحفظ أو السمع والطاعة.. من أجل توسيع المعارف البشرية، وتعزيز قدرة الطلاب والباحثين على استغلال هذه المعارف لتحقيق الأهداف الحيوية للدولة المصرية باعتبارها أحد أهم تعريفات الأمن القومي؟ وما هو السبيل لتقليل الفجوة بين الفقراء والأغنياء في طبيعة وفرص التعليم؟ كيف نوفر المناخ الأمثل لجودة العملية التعليمية؟ وكيف يمكننا أن نصل بخريجينا إلى المستوى العالمي الذي يؤهلهم إلى الدخول إلى سوق العمل من أوسع أبوابه؟ كيف يمكن التغلب على مثلث عوائق البحث العلمي: التمويل، والمعامل المجهزة، والإدارة؟

إن الإجابة على هذه التحديات لن يكون بمجرد التمني، وإنما برؤية واضحة لمستقبل التعليم والبحث العلمي، وبفكر جديد يعكس فلسفة جديدة للأمن القومي، عن طريق تعليم يمد المجتمع المصري بكوادر وطنية فنية مدربة، وصولًا إلى مستويات تنافسية عالمية .. تعليم يقوم على استحداث مناهج جديدة قائمة على أسس النمو في تصميم المشاريع البحثية، والتميز في أداء الباحثين والطلاب، والتطور في النظام الإداري، والبحث في قضايا الدولة، وتشخيص الاحتياجات. فقد أصبحت سمة العلم الجديدة هي «التطبيق» أو بلغة الاقتصاد «العائد الفوري».

والأهم من هذا كله هو تغيير طريقة التفكير عند المواطن، وبناء شخصية مسؤولة .. واعية .. حرة .. ناقدة .. وقادرة على استثمار ذلك كله ومراجعته وتطويره من أجل نهضة حقيقية عميقة الجذور متأصّلة المنبت، فمؤسسات التعليم - من الحضانة إلى الجامعة - ليست مجرد مؤسسات لنقل المعارف إلى أبنائنا، بل مؤسسات وطنية نهضوية يقع العبء الأكبر عليها

في بنـاء شـخصية المواطـن باعتباره جوهر الدولة، وأسـاس الأمـن القومي، لا باعتباره إرهابيًّا يكفر كل من حوله و يستحل دمه!

2- من العقل المغلق إلى العقل الفعال

إن أكبر مشـكلة يواجههـا الآن العالم الإسـلامي هي مشـكلة العقول المغلقـة التـي تكونت في ظـل أنظمة تعليميـة متخلفة تعتمد على اسـترجاع المعلومات، وكأنها أجهزة تسجيل أو «هاردات»، وليست عقولًا فعالة تبحث وتفهم وتحلل وتفكر وتستنج وتنقد وتوازن وتبتكر وتحول الفكر إلى عمل.

و يزداد التحدي أمام أعيننا في مصر؛ خاصة مع الوضع الخطر الذي يشير إلى ارتفـاع نسـبة الأمية في بلادنا رغم مرور أكثر مـن قرنين على بدء عملية التحديث التي بدأتها مصر مع مطلع القرن التاسـع عشر، ورغم مرور قرن ونصـف تقريبًا على مشروع علي مبـارك ولائحة إصلاح التعليم عام 1868م، وسـتة وسـبعين عامًا على كتاب «مسـتقبل الثقافة في مصر» لطه حسين عام 1938م. وتزداد المشـكلة تأزمًـا مع خروج معظم جامعاتنـا من التصنيفات الدولية.

ولا يمكـن تجـاوز هذه الحالة من العقـم التعليمـي دون التحول السريع والجـذري إلى مناهج جديدة عصرية تسـتفيد من مناهج الـدول المتقدمة، وتطبق طرق التعلم الحديثة التي تسـتهدف تكوين عقول منهجية مفتوحة، وبناء شـخصية إنسـانية متوازنـة الأركان: روحًا وجسـدًا ووجدانًا ونفسًـا تحـت قيادة عقـل واعٍ وفعـالٍ يقود و يوجـه؛ فصنع الشـخصية القادرة على العمل السـياسي والفكري والإداري هو مهمة العملية التعليمية؛ لأن التعليم

هـو العامـل الأكثر تأثيرًا في معادلة الشـخصية. وهنا يـأتي دورنا في تكوين شـخصية تتحكم في تشكيل مسـتقبلها، تسـتعد له ولا تخشى خوض تجاربه على أسـاس من الإرادة الحرة واستقلال الذات. وبهذا يتكون لدينا رأس مال بـشري Human Capital حقيقـي يتمثل ليس فقط في «كـم» الأفراد ذوي المهـارات والقـدرة على الإنتـاج والمتعلمـين والمثقفين، بل يتمثـل كذلك في «نوعيتهم وكفاءتهم».

ولعل هذا التصور قريب من المعنى الذي كان يقصده طه حسـين عندما ذهـب في كتابه «مسـتقبل الثقافـة في مـصر» إلى أن «معاهد العلم ليسـت مدارس فحسب، ولكنها قبل كل شيء، وبعد كل شيء، بيئات للثقافة بأوسع معانيهـا؛ ولذلك فإن الجامعة بيئة لا يتكـون فيها العالم وحده، وإنما يتكون فيهـا الرجل المثقف المتحضر الـذي لا يكفيه أن يكون مثقفًـا، بل يعنيه أن يكـون مصدَرًا للثقافـة، ولا يكفيه أن يكون متحضرًا، بـل يعنيه أن يكون منميًـا للحضارة، فـإذا قصّرت الجامعة في تحقيق خصلـة من هاتين الخصلتين فليسـت خليقة أن تكـون جامعة، وإنما هي مدرسـة متواضعة من المدارس المتواضعة وما أكثرها».

وفي إطار الرؤية السابقة، ولمواجهة التحديات الراهنة، يجب أن يكون لدينا سبعة أهداف:

1. بناء شخصية المواطن باعتبارها جوهر الدولة من خلال تكامل تأهيل الطلاب علميًّا واجتماعيًّا وثقافيًّا.
2. أن يكـون التعليـم من أجل الوعـي النقـدي Education for critical consciousness؛ حيث تعميم التعليم الحواري ونبذ التعليم البنكي.

3. تحديث الكيان التعليمي ليضاهي المستوى العالمي طبقًا للمعايير الدولية في الجودة وتقييم القدرة المؤسسية.

4. تدعيم البحث العلمي والتقني واستثماره في التنمية الإنتاجية، وتوسيع نطاق التعاون مع قطاع الصناعة، وتوجيه الأبحاث نحو تعزيز الخدمات العامة والحكومية.

5. تعميم توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم، وتحقيق التكامل بينها وبين الموارد البشرية المتميزة.

6. دعم علاقات الشراكة وبرامجها مع المؤسسات الدولية ومنظمات المجتمع المدني.

7. التدريب المستمر للهيئات التدريسية والأكاديمية والقيادات، والاهتمام بالمعلمين وأعضاء هيئة التدريس ورفع دخولهم وتقديم الرعاية الصحية لهم ولأسرهم.

وتحقيق هذه الغايات غير ممكن دون توحيد منظومة التشريعات الحاكمة للتعليم، من خلال قانون عام موحد للتعليم، ولائحة تنفيذية موحدة ودقيقة وواضحة، تمثل مظلة عامة حاكمة، على أن تسمح في الوقت نفسه بلوائح خاصة لمؤسسات التعليم والجامعات تظهر الشخصية المستقلة لكل منها في إطار أهدافها الإستراتيجية، باعتبارها مؤسسات اقتصادية لها كامل الحرية الأكاديمية والإدارية والمالية في إطار من الشفافية والمحاسبة المجتمعية، ومن خلال تصورات فاعلة تحدد أدوار ومسئوليات الجهات الحاكمة في إدارة التعليم العالي وخلق الكيانات القادرة على إدارة حديثة للمنظومة تحقق أهداف الخطة الإستراتيجية بالكفاءة المطلوبة، على أن يكون للكليات والكيانات التعليمية

لوائح داخلية تتيح لها الإدارة الذاتية واللامركزية، للتخلص من البيروقراطية المزمنة التي تمثل أحد أهم مشكلات التعليم في بلادنا. وبما يضمن لمنظومة التعليم المرونة والكفاءة والفاعلية والقدرة على المنافسة.

ويحزنني أن أقول إنه لا يوجد لدينا حتى الآن إستراتيجية قومية واضحة ومحددة، بل لا توجد فلسفة اجتماعية تتحدد بناءً عليها فلسفتنا سواء في التربية أو التعليم أو البحث العلمي.

ولذا لكي تتحقق تلك الغايات لا مفر من وضع خطة إستراتجية تعليمية وبحثية موحدة وواسعة النطاق لمدة خمس سنوات، وفي الوقت نفسه تسمح بوجود خطط إستراتيجية نوعية للجامعات ومراكز الأبحاث تصب في الخطة العامة وغاياتها. وهنا أؤكد على ضرورة استخدام المنهج التحليلي لتحرير طرق تحقيق هذه الغايات من خلال: تحليل الفجوة وتحليل الاحتياجات، فضلًا عن تحليل البيئة الداخلية والخارجية، وأساليب تحقيق الغايات الإستراتيجية، والمخاطر والتحديات، والجدول الزمني لتنفيذ الأهداف الإستراتجية، على مستوى التعليم ومستوى البحث العلمي معًا.

ويجب التأكيد على أن التطوير الإستراتيجي المرجو في التعليم مرتبط بالتطوير على مستوى البحث العلمي؛ فهذان المستويان ليسا منعزلين عن بعضهما بعضًا؛ والتعامل مع التعليم على أنه جزيرة منعزلة عن البحث العلمي كان خطيئة كبرى كرستها الطرق القديمة التي تتعامل مع العملية التعليمية باعتبارها عملية تقوم على الحفظ والتلقين. والآن علينا الربط المنهجي بين التعليم والبحث العلمي؛ لتعلم فنون البحث والاكتشاف والابتكار؛ حتى يكون التعليم هو البوابة الذهبية لبناء مصر المستقبل.

3- البديل للتعليم المولد للإرهاب

إن أية رؤية تحليلية تنظر إلى الإرهاب السياسي والعقائدي على أنه عنصر غريب عن المنتظم الحضاري السائد، إنما هي رؤية مبتورة لأنها تجرد هذه الظاهرة من إطارها الثقافي، ولعل أهم عامل يحكم هذا الإطار هو التعليم الذي يصنع عقولًا جامدة لا ترى خارج عالمها الأسود سوى الكفر والضلال.

ولذا فإن الإرهابي يرفض الحوار مع الآخر، وفي حالة حدوث حوار لا يمكن أن يكون منتجًا؛ لأن الإرهابي متوحد مع أفكاره إلى أقصى مدى دون نقاش ودون مراجعة وتقويم ذاتي؛ ومن ثم يأتي الحوار معه دومًا متأزمًا، وتكون النتيجة عودة الإرهابي إلى اللغة الوحيدة التي يعرفها: السعي إلى إبادة الآخر في حالة انهزام الإرهابي، ومحاولة إقصاء المخالفين في حالة انتصاره؛ فهو «غافل» لا يستطيع أن يرى سوى نفسه في العالم! ولا يمكن أن يتخلى عن أفكاره التي تلقاها وحفظها بوصفها « كل الحقيقة»، والتي تهدف بالأساس إلى التغلب على العدو من كفار قريش، وتحقيق المقاصد الإلهية قسرًا، وانتصار دولة الإيمان على دولة الكفر.. ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَآ أُوْلَٰٓئِكَ كَالْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ﴾ [الأعراف: 179].

إن حالة الإرهاب التي نعيشها، والسيولة السياسية والاجتماعية وجو الحوار المتأزم الذي شهدته مصر بين كل الأطياف، يدعونا لإعادة التفكير في الضلع الثالث من العملية التعليمية، أعني «طرق التدريس التقليدية» بوصفها مسؤولة عن العجز المجتمعي عن الدخول في حوار منتج وعملية ديمقراطية فعالة. ولذا أجد وجوب التوجه نحو انتهاج طرق تدريس جديدة

قائمة على التربية الحوارية Dialogical Pedagogy، والتي تهدف إلى تخريج شخصية حرة واعية قادرة على الحوار وغير متعالية عليه أو رافضة له في الآن نفسه؛ مما ينشأ عنه النمو في تكوين المواقف والآراء الجديدة دون الخروج عن روح الفريق الواحد أو الدولة الواحدة.

وهذا هو مقصد باولو فريري من كتابه الشهير «التعليم من أجل الوعي النقدي Education for critical consciousness »؛ حيث التعليم الحواري في مقابل التعليم البنكي الذي يقوم فيه المعلم بإيداع المعلومات في ذهن الطالب مثلما يقوم «أمير الجماعة» بتعبئة عقول أتباعه. في حين ينبغي أن يكون «التعليم ممارسة للحرية Education: The Practice of Freedom»، وهذا عنوان كتاب آخر لباولو فريري يؤكد فيه على أن الحوار له أساس كياني يخلق إمكانية في الإنسان ليتناقش و يُعيد تشكيل العناصر الحقيقية لهويته، وهكذا يُسهِم في تغيير نفسه والعالم.

ونعتقد أن تحقيق هذه الغاية يمكن أن يتم بواسطة طرق التدريس التفاعلية الحوارية، وتوسيع مجالات التفاعل «بين الطالب والطالب» عن طريق تطوير وتشجيع ورش العمل والجمعيات العلمية الطلابية، لأنها تسمح بوسط يوجه فيه النقد الإيجابي المتبادل على مستوى أفقي واحد من الطالب إلى الطالب، وليس على مستوى رأسي فيه تفاوت بين الطالب والأستاذ.

وفي هذا السياق تظهر أهمية تطوير «نظم التدريس» بحيث لا يتم الضغط على الطالب بحفظ المادة العلمية إلى الدرجة التي لا يستطيع معها أن يفكر فيها على مسافة كافية منها. وهنا تبرز أهمية طريقة «المشروع» التي قال بها جون ديوي، كما تبرز أهمية تكوين فِرَق بحثية أو نقاشية صغيرة

العدد نسبيًّا بحيث يعمل كل فريق في مشروعات بحثية محددة تحت إشراف المعلم من ذوي النشاط البحثي المتميز والمستمر لتحقيق تواصل أكثر عمقًا بين الطلاب والمعلمين بشكل أكثر عمقًا على المستوى المعرفي وإكساب الطلاب المهارات البحثية وفن الحوار المولد للحقيقة.

وفن الحوار المولد للحقيقة دون التلقي السلبي من المعلم، اتجاه عالمي اتسع استجابة للانفجار المعرفي. وكان موجودًا في الأكاديميات اليونانية قبل الميلاد التي صنعت العقل العلمي والفلسفي، كما كان موجودًا في مدرسة «أهل الرأي» عند أبي حنيفة النعمان وغيره من الفقهاء العظماء، بل **كان الحوار المنتج سنة نبوية أصيلة في مدرسة محمد ﷺ الذي كان يفتح الحوار في شئون الدنيا مع أصحابه الكرام، والذي تخرجت من مدرسته قامات تملك نواصي الرأي والاستنباط** ﴿لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡ﴾ [النساء: 83]، **مثل عمر وأبي بكر وعثمان وعلي وخالد وعمرو وأبي ذر وابن عوف وأسامة وخديجة وأسماء وعائشة وأم سلمة .. والقائمة طويلة.**

من جهة أخرى، لا شك أن التعليم يحتاج إلى جهود مضاعفة لتجديد «المحتوى التعليمي» ليتناسب مع متطلبات إعادة بناء مصر ثقافيًّا وسياسيًّا، واحتياجات المجتمع وسوق العمل. ولعلنا ندرك أنه قد آن الأوان لإعادة صياغة الكتاب المدرسي لتحقيق ما يعرف بـ«الكتاب المعلم»، وهو الكتاب الذي يستطيع أن يخوض فيه الطالب بمفرده وبمساعدة محدودة من المدرس، مع العلم أن هذا لن يتم من دون تحجيم مافيا صناعة وطباعة الكتاب المدرسي ذات الصلة الوثيقة بأصحاب المصالح من صناع الكتب الخارجية التي تعرف أن استمرارها مرتبط بقصور الكتاب المدرسي.

والارتقاء بالمحتوي التعليمي يتوا كب مع تشجيع «روح الاكتشاف» لدفع الطلاب إلى مستويات جديدة من التعلم القائم على الفكر التحليلي والإبداع في حل المشكلات، وتنمية ملكة الابتكار، والخروج من حدود المقرر إلى سعة البحث العلمي لحل المشكلات الواقعية، وهذه هي أهم أداة في الحياة لمعرفة الحقائق ولتربية الفرد ولتكوين المجتمع الديمقراطي، كما يقول جون ديوي في كتابه «الديمقراطية والتربية Democracy and Education»، والذي ينظر فيه إلى التربية باعتبارها ضرورة من ضرورات الحياة.

ولا ينفصل عن هذا ضرورة إعادة تطوير أساليب التقويم وأسئلة الامتحانات لتختبر المهارات وطرق التفكير، ومخرجات التعليم على أساس «النتائج» بدلًا من التركيز فقط على عملية التعليم والحفظ والتلقين التي تعد الأساس الخصب لتكوين عقول مغلقة لا تفكر يستطيع أن يوظفها بسهولة صانعو الإرهاب الذين يلعبون لعبة الموت فقط، الموت من أجل حياة بعينها يفرضونها على الجميع!

4- التعليم الذكي

تتهيأ مصر للدخول في مرحلة جديدة، وأحلم - ويحلم معي الكثيرون - أن تحمل مصر رؤية إستراتيجية وخططًا زمنية قابلة للتنفيذ، وأن تكون الحكومة قادرة ولديها موهبة «إدارة البشر» نحو هدف كبير من خلال مشروع قومي يلهب مشاعرهم ويحرك ضمائرهم سواء بالإقناع أو بقوة القانون.

فـلا بطل من دون شـعب جدير به، ولا هداف مـن دون فريق يصنع له الألعـاب، ولا صانع ماهـر بلا أدوات حتى لو كان نبيًّـا! فالأنبياء كثيرون، لكـن الذي حرك التاريخ وأثر فيه هو من نجـح مع الناس وبالناس؛ ولذلك الخالدون مائة أعظمهم محمد ﷺ.

ولا أتصور أن أي برنامج حكومي يمكن أن يكون جديرًا بالاحترام دون أن يحتل تطوير التعليم القلب منه، فالتعليم هو صانع «الموارد البشرية» التي مـن دونها لا يمكـن أن تتم أية مواجهة للفقر بعيدًا عن التسـول والصدقات والمعونـات، ومن دونه لا يمكـن أن تحدث نهضة صناعيـة أو زراعية تدخل بنـا إلى عصر التنمية الشـاملة، بل مـن دونه لا يمكن أن يكـون لدينا جيش قوي يتمكن أفراده من إدارة الآليات المتقدمة تكنولوجيا، ومن دونه لا يمكن إدارة عمليات الاقتصاد التي أصبحت تتم عن طريق برامج الحاسـوب والتي تتطور بسرعة فائقة.

وهـذا ما فعلـه مهاتير محمد حـين وجه ماليزيـا إلى التعليـم الذكي؛ ففي عام 1996م تم إدخال الحاسـب الآلي وربطه بشـبكة الإنترنت في المدارس، وبحلـول سـنة 1999م كان 90 % من المدارس الموجود بماليزيا على شـبكة واحدة.

ويشـير الواقع الحالي إلى أن دولًا كثيرة سـبقت مصر التـي كانت رائدة في التعليـم عـلى مسـتوى العالم الإسـلامي، ودخلـت كثير من تلـك الدول التـي علمنـا أبناءها إلى عـصر «التعليم الذكي»، بينما نحـن لا نزال في عصر الكشـكول والكراسة والدروس الخصوصية وحفظ المتون، ويا ليتها متون مثل متون العلماء القدماء، بل متون المدرسـين غير المؤهلين الذين يلخصون

المواد الدراسية في مذكرات مليئة بالأخطاء، والعجيب في المرحلة الجامعية أن الملخصات التي تباع بجوار الجامعات يكتبها خريجون لا يجدون عملًا!

ومن هنا فإن التعليم الجامعي مسؤول عن تخريج الملايين من أنصاف المتعلمين الذين لا يملكون مهارات سوق العمل بما يجعلهم «عبئًا مضافًا» لا «قيمةً مضافةً»؛ حيث ينخرط كثير من العاطلين في أعمال غير مشروعة بما يمثل تهديدًا حقيقيًّا للأمن القومي و يبتلع أي جهود من أجل تحسين الاقتصاد.

والأهم من ذلك كله، هو تكوين الشخصية المؤهلة للتعامل الخلاق مع التكنولوجيا المتقدمة. وذلك ينبع من إيماننا بأن دور التعليم هنا هو مواجهة أزمة الحداثة، وأول خطوة هي ضبط مفهوم الحداثة، فالحداثة لا تعني استيراد التكنولوجيا، بل القدرة على صنعها، وتطويرها، وتقييمها، وليس مجرد استهلاكها لادعاء المعاصرة والتقدم. والتكنولوجيا بلا ثقافة هي مجرد جهاز للحاسب الآلي، لا فرق بين آلة ومستخدم لها، فالإنسان يتحول إلى آلة حين يعجز عن صنعها وتطويرها والتحكم فيها من أجل خدمة نفسه ووطنه، وليس من أجل التسلية في الألعاب ومشاهدة الأفلام والاستماع إلى الموسيقى وقذف الآخرين وابتزازهم على مواقع التواصل الاجتماعي والسياسي.

وهذا ما يقتضي ثورة تعليمية شاملة تتجه بنا إلى عصر التعليم الذكي. ولا تقف مجالات توظيف التعليم الذكي عند حد التعلم والبحث وفق أنظمة تكنولوجيا التعليم، بل يجب أن تشمل أيضًا أساليب التقويم التي تعتمد على الأساليب الإلكترونية في إجراء الامتحانات وتصحيحها بما يخفف العبء التدريسي ويحقق سرعة وعدالة وشفافية بدرجة أكبر.

ولا قيمة لهذا التعليم من دون التركيز في الوقت نفسه على قيم العمل والابتكار والإبداع، من أجل تطوير الوعي والعقلية العلمية وتفعيل دور العقل الناقد والإيجابي والمبدع ليحل محل العقل المتلقي والسلبي أمام المادة العلمية سواء الوافدة من الأمم المتقدمة أو القديمة الآتية من أسلافنا العظام. فمن دون تنمية العقل لا يمكن الاستفادة من العلوم؛ لأن العقل غريزة يتهيأ بها إدراك العلوم النظرية كما أشار أبو حامد الغزالي في كتابه «إحياء علوم الدين» نقلًا عن الحارث بن أسد المحاسبي.

لكل هذا أحلم أن سوف تمضي حكومة مصر بخطى واسعة في جهود تكوين مؤسسات تعليمية إلكترونية، تعتمد بشكل جوهري على نظم المعلومات في الإدارة والتعليم والبحث العلمي. وذلك من خلال ميكنة كل العمليات، وتحويل المقررات إلى الشكل الإلكتروني عبر الوسائل الإلكترونية وخاصة الإنترنت والقنوات الفضائية أو غيرها من الوسائط المتعددة، فالكمبيوتر وغيره من أدوات تكنولوجيا التعليم الجديدة أكثر استجابة للفروق الفردية بين الطلاب، وهي توفر بيئة تفاعلية جاذبة، كما تثير دافعية الطلاب بدرجة أكبر كما يقول هيلز Hills في كتابه «التعليم من أجل عصر الكمبيوتر». ومن المهم إنشاء قاعات دروس افتراضية Virtual Classrooms؛ إذ إنها سوف تقلل من ضرورة التواصل المنتظم المباشر بين المعلمين والطلاب من جهة، وتساعد بشكل فعال على الحد من الدروس الخصوصية. ولا تكتمل أركان التعليم الرقمي دون إعداد بطاقة الطالب الرقمية التي تشتمل على جميع بياناته الدراسية، من بداية اندماجه بالتعليم وحتى المرحلة التي وصل إليها.

هـذا جـزء من التعليم الـذي أحلم به لأبنـاء مصر في برنامـج الحكومة، والحلم الأهم أن يكون لديها القدرة على تنفيذه .. لا بالشـعارات الجوفاء ولا الخطب الرنانة .. ولكن بالخبرات المتراكمة وسابقة الأعمال.

أقول مرة أخرى - أعزكم الله - «الخبرات المتراكمة وسابقة الأعمال».

5- من الثورة السياسية إلى الثورة العلمية (1-2)

إن مصر تمضي يحدوها الأمل في تجاوز أزماتها الطاحنة، سواء مع نفسها أو مع التحديات الاجتماعية والاقتصادية. وهذا الهدف الكبير لا يمكن تحقيقه بالنوايا الحسـنة أو المشروعات الوهمية، ولكن بثورة علمية. ومن أسـف فإن القاسم الكبير من متصدري الساحات، لا يملكون سوى الشعارات وضجيج الصوت أو المتفجرات!

ولعـل أحـد أسـباب الحالـة الصفرية التـي تعيشـها القـوى والأحزاب السياسـية أن أكـثر أقطابها لم يتعلمـوا يومًا فن البحـث أو التفكير العلمي أو البناء وفق خطة إسـتراتيجية، وهـم وإن كانوا يملكون القدرة على الثورة السياسـية، لكنهم غير قادرين على القيام بعمليـات إعادة البناء التي تتطلب تجاوز الثورة السياسـية إلى الثورة العلمية، والانتقال من مرحلة التفكيك إلى مرحلة التكوين. ومن هنا فإننا بنخبة تملك خبرات متراكمة، وتعلمت جيدًا، وخاضـت تجربة الإدارة، ولديهت سـابق خبرة في العمـل المنتج، وليس مجرد «ظاهرة صوتية» تجيد المعارضة ولا تجيد البناء، وتدرك أن البحث العلمي هو القاطرة ليس فقط لتجاوز الأزمات وإنما كذلك للتقدم.

ولـذا فإن تعليم الناس كيف تفكر بشـكل علمـي ومنطقي مطلب يقف

على رأس متطلبات النهوض بمصر، فما أضاعنا حتى اليوم سوى اختلال طرق التفكير. وهو ما يحتم تطوير النظم التعليمية والبحثية، ولا بد أن يواكب هذا جهد كبير من أجل بعث إرادة التقدم في عقول الناس، وهي مهمة قومية شاملة ترتبط بالتأكيد على الأهداف الوطنية للبحث العلمي.

ويواجه البحث العلمي في مصر ثلاثة عوائق، هي: التمويل، والمعامل المجهزة، والإدارة.

وأكبر عائق يواجهنا هو ضعف الميزانية المخصصة للبحث العلمي، وإذا قارنا وضعنا بوضع دول أخرى سنجد أننا في وضع «كارثي». واللافت للنظر أن المعادلة التي تحكم العلاقة في بلادنا بين البحث العلمي والعامل الاقتصادي، بالغة الاضطراب، وهو أمر تتسم به كل البلدان النامية ذات الدخل القومي الضعيف، وهذا ما أشار إليه ثيودور شولتز THEODORE W. SCHULTZ في دراسة قديمة له تحت عنوان «قيمة التعليم العالي في البلدان منخفضة الدخل: رؤية اقتصادية».

والغريب أن هذه المعادلة لم تتغير عندنا في مصر رغم مرور ثلاثين عامًا على صدور دراسة شولتز! ففي عدد خاص حمل عنوان «تثوير العلم في مصر: Revolutionizing Egypt's Science»، أصدرته مجلة «Science» الأمريكية في (15/ 7/ 2011م)، أي بعد ثورة يناير بعدة شهور، تم عقد مقارنة إحصائية بين كل من مصر وتركيا وألمانيا لقياس نسبة البحث العلمي وتقدمه بالتوازي مع نسبة الكثافة السكانية والمساحات المستغلة في تطبيقات البحث العلمي .. جاء ترتيب مصر في المؤخرة، كما أوضح الرسم البياني للمقارنة، والذي تضمن أن نسبة الإنفاق على البحث العلمي في

ألمانيا 2.3 % من إجمالي الناتج المحلي البالغ 3.3 تريليون دولار، وفي تركيا 0.73 % من إجمالي الناتج المحلي البالغ 615 بليون دولار، وفي مصر 0.23 % من إجمالي الناتج المحلي البالغ 188 بليون دولار، وأن عدد الأبحاث العلمية خلال العشر سنوات الماضية (2000 - 2010م) بلغت في مصر 34.029 ورقة بحثية، وفي تركيا 138.345 ورقة، في حين أنه في ألمانيا وصلت إلى 762.599 ورقة بحثية. بينما بلغ عدد الباحثين في مصر 98 ألف باحث، وفي تركيا 86 ألف، أما ألمانيا 472 ألف باحث.

وإذا استحضرنا إسرائيل في هذه المقارنة نجد أنها تنفق على البحث العلمي 4.7 % من إجمالي دخلها، كما يمثل مجموع ما تنفقه إسرائيل على البحث العلمي ضعف ما تنفقه الدول العربية مجتمعة!

إن هذا بلا شك وضعٌ داعٍ للأسى، ولذا علينا ألا نَخدع الناسَ بحلول وهمية لمشاكلهم، فلا حلول لأزمات مصر دون البحث العلمي، ودون إجراء الأبحاث الجديدة ذات الطابع المعاصر التي تعتمد على التحليل العلمي الرصين، من أجل تقدم الدولة المصرية، عبر مجتمع المعرفة ووحدة العلوم الإنسانية والاجتماعية، فالعالم اليوم هو **عالم وحدة المعرفة**.

ويجب أن ترتكز أية خطة إستراتيجية على **دعم حرية البحث العلمي المتسق مع ثوابت الأمن القومي**. وعلينا أن نأخذ في الاعتبار ترسيخ مفاهيم عدم تعارض الإبداع مع الأعمدة الأساسية المرتكزة عليها هوية الأمة المصرية.

من جهة أخرى لا بد من نظرة جديدة للتمويل تقوم على إعطاء الأولوية في الإنفاق الحكومي للتعليم والبحث العلمي، وتسويق الإمكانيات البحثية

لكليات ومراكز الجامعات، وتوجيهها نحو تقديم استشارات وبحوث واقتراح خطط نوعية لتطوير الشركات والمصانع لرفع أدائها الإداري، وتطوير آلاتها، وتحسين المواد الخام، والارتقاء بجودة منتجاتها، مقابل أجر لتحقيق عائد مادي كبير ينمي الموارد الذاتية للجامعات.

ويجب ألا يغيب عن هذه المعادلة تشجيع وتحفيز القطاع الخاص لضخ استثماراته في البحث العلمي لأنه سيستفيد منها، مثلما يحدث في الخارج، فشركة مرسيدس الألمانية - مثلًا - تقوم بتمويل البحث العلمي في جامعة شتوتجارت.

والسؤال: أين رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال من تطوير البحث العلمي في مصر؟ وهل صنعت الدولة لرجال الأعمال القنوات التي من خلالها يمكن أن يشاركوا في إعادة تشكيل مصر الجديدة طبقًا للتخطيط العلمي؟

وهل أدرك الجميع أن البحث العلمي هو الخطوة الأولى الضرورية على الطريق، وأن هذه الخطوة الأساسية، تليها مراحل ومراحل من الجهاد والنضال العلمي والإنساني حتى يمكن لمصرنا أن تتجاوز ذاتها وتتحدث عن نفسها بلغة العصر لا بلغة أهل الكهف؟

حسبنا في هذا المقام أن نرصد ونلح على هذا الدور ونؤكده، وحسبنا أن نقوم به بكل عزم وإصرار. وإذا ما تمكنا من الوصول إلى ذلك، فإن مصر لن تتغير وحدها، بل العالم العربي كله .. وهذا ما يخشاه الغرب!

6- من الثورة السياسية إلى الثورة العلمية (2-2)

إن تثوير العلم في مصر، يعني الثورة الشاملة على كل أوضاع الجهالة، لا فقط في قاعات الدرس ومراكز الأبحاث، بل أيضًا في عقول الناس التي تربت على التفكير الخرافي والفهلوة، والتغيير الشامل للتفكير السياسي القائم على القبيلة والغنيمة، والانتقال إلى الدولة الوطنية الحديثة. **فالثورة العلمية في السياسة ضرورة باتت ملحة بعد الثورة الشعبية. إن العلم يجب ألا يكون في المعامل فقط بل في طريقة التفكير في الدولة وفي التعامل معها.**

هذا ما يجب أن تستهدفه مصر، وهو ليس مجرد حلم، بل هو «خريطة عمل» قابلة للتحقق إذا ما توافرت لنا الإرادة الصارمة والتخطيط التنفيذي السليم، وقبل ذلك كله **إدراك أن الثورة السياسية لا بد أن يعقبها مشروع قومي تكون الثورة العلمية في القلب منه، وإلا سنظل في دوامة الاحتياج والمعونات والجهالة والتكفير؛ فهي دوائر متشابكة لا تعمل إلا عند غياب التفكير العلمي، وهو ما تتمتع به بامتياز القوى الاجتماعية والسياسية التي تغرد خارج التاريخ!**

وحتى لا تستغرقني شؤون الثورة العلمية في السياسة أعود مرة أخرى إلى تثوير العلم بالمعنى الأكاديمي؛ وهنا لا بد أن أؤكد أن أي **ثورة علمية يجب أن تبدأ من الجامعات، باعتبار الجامعات حجر الزاوية**؛ مع وضع توجيهات إستراتيجية عامة للأبحاث الجامعية لربطها بمشكلات الأمن القومي الشامل، وإجراء أبحاث جديدة حول القضايا الحيوية الملحة، تعتمد على التحليل والتفسير للواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والفكري، بعيدًا عن الارتباط بأية توجهات سياسية إلا توجهات الوطن؛ من أجل تقدم الدولة المصرية.

ولـذا يتحتـم توجيه الأقسـام العلميـة نحو التركيـز في أبحاث الماجسـتير والدكتوراه، وأبحاث الترقية، على الأبحاث ذات الطابع القومي. فالبحث العلمي ليست وظيفته إنتاج المعرفة فقط، ولكن توظيفها لتلبية احتياجات المجتمع.

وهنـا أقترح تركيـز الجهود في السـنوات الخمس المقبلة في مجـال العلوم الإنسانية والاجتماعية، على المجالات التالية:

أ- تجديد الفكر الديني.

ب- المشروعات القومية الاقتصادية وتنمية الاستثمار.

ج- قضايا الدولة والمجتمع المدني والمواطنة وأزمات الديمقراطية.

د- مشروعات الربط بين دول حوض النيل اجتماعيًّا واقتصاديًّا.

هـ- السوق العربية المشتركة.

أما في مجال العلوم الطبيعية، فأقترح أن تدور حول المجالات الآتية:

أ- الطاقة النووية وتطبيقاتها السلمية والطاقة المتجددة، والطاقة الطبيعية مثل الشمس.

ب- الهندسة الوراثية والبيوتكنولوجي خاصة في مجال الزراعة والطب.

ج- الدوائر الكهربائية المتناهية الصغر.

د- البحوث ذات الصلة بتحقيق الكفاية الإنتاجية من السـلع الأساسية، خاصة القمح.

هـ- البحـوث المتعلقة بظاهرة التصحر ونقص مياه النيل، والكشـف عن مصادر مياه جوفية أو تحلية مياه البحر ومقاومة التصحر... ؟

و- الأمراض المتوطنة والفيروسات.

ز- البحوث المتعلقة بإنتاج السلاح بجميع صوره وكيفية التغلب على مشكلة الاعتماد على الغرب؟

ح- النانو تكنولوجي والمواد الجديدة.

ولن تكون الجامعات بيئة مواتية للثورة العلمية دون تعميق استقلالية الجامعات وتنزيهها عن الصراعات الحزبية والسياسية التي تدور خارج أسوارها، وذلك من خلال التأكيد على أن المحراب الجامعي ميدان للتبادل الفكري والخبرات العلمية وليس ساحة للتيارات السياسية التي يمكن أن تجد لنفسها مكانها الشرعي خارج الجامعة في الأحزاب والمؤسسات السياسية. مع التأكيد على أن الندوات والمحاضرات وورش العمل قد تكون الميدان المناسب لتبادل الفكر والتعريف بما يموج في المجتمع من تيارات فكرية؛ فأسوار الجامعة شفافة وليست مصمتة، لكن يجب أن تظل بمنأى عن التحزب والاقتتال.

من ناحية أخرى تحتم الثورة العلمية الخروج من ضيق النشر العلمي المحلي إلى آفاق النشر العلمي الدولي، وتشجيع أعضاء هيئة التدريس و إرساء آلية لمنحهم مكافآت للنشر العلمي الدولي بالقطاعات الأكاديمية بالجامعات وفقًا للـ Impact Factor لكل مجلة، و إصدار مجلة علمية دولية لكل جامعة بالتعاون مع دور النشر العالمية ذات العلاقة بالتصنيفات الدولية. والهدف من ذلك النظام تحسين التصنيف الدولي للجامعات؛ حيث إن معيار النشر العلمي أحد أهم معايير تقييم الجامعات في التصنيفات الدولية.

إن العالم الأحادي القطب في طريقه إلى الزوال؛ ولذا على الجامعات ومراكز الأبحاث المصرية إدراك أن الدوائر الثلاث (الوطنية والإقليمية والدولية) التي

تربطها بالعالم الخارجي بمثابة المؤشرات القياسية التي تتخذها للوقوف على المستوى وتحديد المكانة. ولكي يتحقق ذلك فإن مزيدًا من العلاقات العلمية والروابط الثقافية ومواثيق التعاون والاتفاقات الثنائية والجماعية ستدفع بنا إلى موقع أكثر تميزًا على الخريطة العالمية. ومن ناحية أخرى علينا أن نعي واجبنا في مد جسور التواصل بين العلماء والأساتذة المصريين المهاجرين، وبين كلياتهم الأم التي تعلموا فيها قبل هجرتهم، لينقلوا معارفهم وخبراتهم إلى زملائهم وطلاب البحث العلمي في الميادين المختلفة.

إن مصر لن تدخل عصرًا جديدًا من دون إطلاق مشروع التحديث التكنولوجي في المدارس والجامعات والمعاهد والمراكز البحثية، والتوسع في المعامل والمختبرات عالية التقنية، وتدعيم البنية الهيكلية من الأجهزة والمعدات في كل المدارس والجامعات، في إطار منظومة واحدة تعمل على أساس من إستراتيجية شاملة يتم فيها تقسيم الأدوار وتنسيق الجهود نحو مشروعات بحثية متكاملة يتحقق فيها **المفهوم الشامل لوحدة المعرفة** وتوظيفها في إطار خدمة مشاريع التنمية والأمن القومي وحل مشاكل الناس.